أكد أن الشعب الكويتي هو وحده من يقيم أداء النواب

العدساني: مستمر في متابعة ملفات وقضايا الفساد ومحاسبة المقصرين

رياض العدساني

اعتبر النائب رياض العدساني أن هناك العديد من القضايا تتطلب تقديم الاستجوابات وتشكيل لجان التحقيق وتوجيه الأسئلة البرلمانية، مؤكدًا استمراره على نفس النهج تجاه الحكومة الحالية ومتابعة الملفات والقضايا ومحاسبة المقصر على الإخفاقات أو التجاوزات.

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة "لدي تحفظ على جزء من كلمة رئيس مجلس الأمة عندما تحدث عن الاستجوابات وعرقلة الحكومة وتوجيه الاتهام الصريح للمجلس".

وأضاف "عندما استجوبت وزير الداخلية وتم إسقاط الحكومة وتم تغيير رئيس الوزراء لم يكن ذلك تأزيمًا بل اتضح أن هناك ملفات تجاوزات وفساد في الفترة السابقة".

وأكد العدساني أنه استمر بنفس النهج تجاه الحكومة الحالية وحاسب وزير المالية على الكثير من الإخفاقات، ومنها ملف الإصلاح الاقتصادي الذي تطرق له رئيس مجلس الأمة في كلمته.

ونوه بأنه تصدى لوزير المالية وللحكومة لسحب مشروع قانون الدين العام الذي تبلغ قيمته ٢٠ مليار دينار، وكذلك الوثيقة الاقتصادية التي تمس جيوب المواطنين ومكتسباتهم وحقوقهم ورواتبهم وتم سحب مشروع القانون هذا أيضًا. وشدد على ضرورة عدم نسيان قضايا التسليح واليوروفايتر وبند الضيافة في المجلس الماضي ٢٠١٣ وتم فتح ملفاتها في المجلس الحالي وأحيلت إلى القضاء، مؤكدًا أن قضايا المال العام لا تسقط بالتقادم.

وقال " قمت بالعديد من الإجراءات والإصلاحات وفتحت ملفات غسيل الأموال وقضايا الفساد وغيرها وتحملت بمفردي رفع قضايا ضدي بسبب التشهير بأصحاب هذه الملفات من أجل مصلحة الوطن والمواطنين".

وأكد العدساني في ختام تصريحه أن الشعب الكويتي هو وحده من يقيم أداء النواب.

الدلال لأحمد الناصر: ما الطبيعة القانونية لعمل المواطنين في السفارات؟

سأل النائب محمد الدلال وزير الخارجية عن الطبيعة القانونية لعمل المواطنين في السفارات.

وأشار الدلال الى أنه "للسفارات والبعثات الديبلوماسية والمنظمات الدولية في دولة الكويت خصوصية تحكمها التشريعات المحلية والمواثيق الدولية والاتفاقيات القائمة بين دولة الكويت وتلك السفارات والبعثات والمنظمات الدولية، ويهمنا أن نقف ونستعرض طبيعة العلاقة القائمة بين تلك السفارات والبعثات والمنظمات وبين العاملين من المواطنين في تلك السفارات والبعثات والمنظمات الدولية في دولة الكويت من حيث علاقتهم بالجهات الحكومية وهل يوجد لهم ارتباط بهيئة القوى العاملة أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية وخلافه من جهات حكومية أخرى".

محمد الدلال

وقال: "هل يوجد في وزارة الخارجية حصر للمواطنين كافة العاملين في السفارات والبعثات والمنظمات الدولية، وهل يوجد أي متابعة للمواطنين العاملين في السفارات والبعثات والمنظمات الدولية بدولة الكويت؟ ماهي الطبيعة القانونية لعمل المواطنين في السفارات والبعثات والمنظمات الدولية، وهل يخضعون للقوانين والتشريعات المحلية أم لا؟ وهل يسري عليهم قوانين الخدمة المدنية أو قوانين العمل في القطاع الأهلي أو نظم وتشريعات مؤسسة التأمينات الاجتماعية؟"، طالبا تزويده بما يثبت ذلك.

بعد أن أقره المجلس في مداولته الثانية

الشاهين: لتبادر الحكومة بتنفيذ «التركيبة السكانية» دون انتظار المدد الواردة في القانون

أسامة الشاهين

مجلس الأمة

طالب النائب أسامة الشاهين الحكومة بالمبادرة بتنفيذ قانون تنظيم التركيبة السكانية والعمل الفعال لمعالجة هذه القضية.

وقال الشاهين في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن إقرار القانون في المجلس يعد رسالة نيابية قوية وأيضا من الشعب الكويتي بأهمية وأولوية إصلاح الخلل بالتركيبة السكانية، داعيًا إلى عدم انتظار المدد القصوى والحدود النهائية الواردة في القانون.

من جانب آخر أوضح الشاهين أنه يودع الفصل التشريعي الخامس عشر بعد أن قدم ٥٨٤ عملًا تشريعيًا تتنوع ما بين اقتراح برغبة وسؤال برلماني واقتراح بقانون، مؤكدًا أن عددًا كبيرًا من هذه الأعمال رأى النور وتم إقراره.

وتوجه الشاهين بالشكر والتحية إلى العاملين في مكتبه البرلماني والعاملين بالأمانة العامة لمجلس الأمة واللجان البرلمانية وقطاعات الخدمات والنقليات والمراسلات وحرس المجلس وكل أطراف العمل البرلماني، وكذلك العاملين بتلفزيون المجلس وشبكة الدستور الإخبارية والصحافة المحلية.

وكان مجلس الأمة قد وافق في جلسته الخاصة أمس الأول بإجماع الحضور على المداولة الثانية لقانون في شأن تنظيم وإدارة التركيبة السكانية، بعد الموافقة على عدد من التعديلات على المداولة الأولى للقانون.

ووافق المجلس على اقتراح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بشأن تطبيق المادة 103 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وإحالة القانون إلى اللجنة التشريعية للتدقيق على صياغته ومن ثم إحالته إلى الحكومة مباشرة.

ووافق المجلس على عدد من التعديلات على القانون أهمها حذف البند الثاني من المادة ١ والذي ينص على أن (الوزن النسبي الحد الأقصى للعمالة الوافدة من مختلف الجنسيات وفق نسبة وتناسب مع عدد المواطنين والتي يتم تحديدها من قبل مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص).

ومن التعديلات التي وافق عليها المجلس، تعديل صياغة المادة الثالثة لتكون على النحو التالي: (قيام مجلس الوزراء بإصدار لائحة بآليات معالجة الخلل في التركيبة السكانية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يراعى فيها إعداد آليات تتضمن ضوابط لوضع سقف أعلى للعمالة الوافدة، كما يصدر مجلس الوزراء قرارات تنفيذية سنوية متى دعت الحاجة لذلك لوضع اللائحة المشار إليها موضع التطبيق مع موافاة مجلس الأمة بتقارير سنوية بهذا الشأن بعد العمل باللائحة المنشورة).

ووافق المجلس على إعادة صياغة المادة ٤ لتكون على النحو التالي: يراعى عند إصدار اللائحة المشار إليها ما يلي:

١ – أعداد المقيمين من العمالة الوافدة في تاريخ صدور تلك القرارات.

٢– الخطة الوطنية للتنمية الشاملة والبرامج الزمنية المشتملة عليها واحتياجاتها من العمالة الوافدة والبرامج المنظمة للمؤهلات المهنية الواردة بهذه الخطة.

٣– السياسات والخطط المختلفة المتعلقة بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

٤– مخرجات التعليم وبرامج الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

٥– مدى استيعاب وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة بالمنظومة الصحية للبلاد للعمالة القادمة من الخارج.

٦– تحديد بعض الفئات المستثناة في ضوء احتياجات خطة التنمية وسياسات سوق العمل.

٧– تحديد سياسات حظر تحويل العمالة الوافدة بين القطاعات المختلفة.

ووافق المجلس أيضاً على حذف المواد ٥ و٦ و٧ و٨ والتي جاءت كالتالي:

المادة (5):

تستثنى من الوزن النسبي، ومن تحديد أعداد العمالة التي يتم استقدامها من الخارج الفئات الآتية:

1. مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي.
2. أزواج الكويتيين وأبناؤهم.
3. رؤساء وأعضاء البعثات السياسية الموفدون لدولة الكويت وأسرهم والعاملون بهذه البعثات بشرط المعاملة بالمثل.
4. البعثات العسكرية للدول التي تبرم معها الكويت اتفاقيات أمنية، والعمالة المساعدة لهذه البعثات.
5. المشغلون للطيران الجوي من الطيارين ومساعديهم وأطقم الضيافة.
6. العمالة التي يتم استقدامها من الخارج والتي تقوم بتنفيذ، أو تشارك في تنفيذ مشروعات البنية التحتية أو غيرها من مشروعات التنمية الاقتصادية، وذلك إلى أن يتم تسليمها تسليمًا نهائيًا إلى الجهة العامة المعنية.
7. العمالة المنزلية.
8. الوظائف والمهن الطبية والتعليمية.
9. أي فئة أخرى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص.

المادة (6):

يقوم مجلس الوزراء بتحديد المؤهلات والتخصصات والمهن والحرف والأعمال المختلفة، التي تزيد على حاجة سوق العمل في القطاعات الحكومية والأهلية والنفطية.

ويقوم الوزير المختص باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب أوضاع العمالة الوافدة الزائدة خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، ولا يجوز الترخيص بالإقامة أو تجديد الإقامة للأجنبي من هذه الفئات إلا طبقًا للشروط والقواعد والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

المادة (7):

تقوم الحكومة بتوفير مراكز التأهيل والتدريب وتعزيزها ليكون التكويت شاملًا، بالإضافة إلى الوظائف العامة المهن والحرف والأعمال المختلفة في القطاع الخاص، وتضع الحكومة الحوافز المناسبة لجذب الشباب الكويتي إلى هذه الأعمال.

المادة (8):

لا يجوز للجهات الحكومية في أي حال من الأحوال الموافقة على:

1. تحويل العمالة المنزلية إلى عمالة وفق قانون العمل في القطاع الأهلي أو قانون العمل في القطاع النفطي.
2. تحويل سمات الزيارة إلى إقامة للعمل.
3. تحويل سمات الزيارة إلى الالتحاق بعائل.
4. تجديد إقامة العامل المستقدم وفق العقود الحكومية بعد انتهاء المشروع الحكومي، وذلك في غير الحاجة إليه في مشروع حكومي آخر.

وعقب إقرار القانون توجهت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بالشكر والتقدير لكل ما تقدم من أعضاء اللجنة وأعضاء المجلس والأخذ بتعديلات الحكومة بما يضمن تحقيق الاستقرار القانوني المنشود ويحقق للمصلحة العامة.

وقال رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية النائب خليل الصالح إن اللجنة اجتمعت مع 15 جهة حكومية بحضور عدد من النواب الأسبوع الماضي وأخذت بالملاحظات التي وردت وتم إجراء التعديلات على المداولة الأولى.

وبارك النواب إقرار أول قانون لإصلاح التركيبة السكانية، مطالبين بضرورة استخدام التكنولوجيا في تطبيق القانون.

وأكد النواب أن هذه أول محاولة جادة من المجلس والحكومة في تعديل التركيبة السكانية، لافتين إلى أنه خلال خمس سنوات سيتم تعديل الهرم السكاني.

البلدية: إزالة 12 مخيماً بالمنطقة الجنوبية خالفت قرار إلغاء موسم التخييم

الجاسم: إلزام مقاولي البناء بوضع حاويات لتجميع المخلفات الإنشائية

وليد الجاسم

أكد وزير الدولة لشؤون البلدية المهندس وليد الجاسم إلزام مقاولي البناء بوضع حاويات في مواقع العمل لتجميع النفايات الإنشائية وأنقاض البناء وجميع المخلفات الناتجة من أعمال الهدم أو تشييد المباني أو ترميمها أو صيانتها للحد من الأضرار البيئية لها.

وقال الوزير الجاسم في بيان صحفي أمس إن الحد من مشكلة إلقاء مخلفات الأعمال الإنشائية وأنقاض البناء في الساحات والأماكن غير المخصصة لها سيحد من الاضرار في النظافة العامة والبيئة وتشويه المنظر العام. وأضاف أنه وجه خطابا إلى المدير العام للبلدية أحمد المنفوحي متضمنا مشروع قرار لجنة السلامة بتعديل المواد 1 و19 و20 من قرار لجنة السلامة رقم 95 لسنة 1983 بشأن الشروط والقواعد والإجراءات الواجب مراعاتها في تنفيذ وتطبيق لائحة أنظمة السلامة للأفراد والممتلكات العامة وموارد الثروة العامة.

وأوضح أن الكتاب سيتناسب مع إلزام القائم بالعمل بوضع حاويات في مواقع العمل لتجميع النفايات الإنشائية وأنقاض البناء وجميع المخلفات جراء تلك الأعمال مع تضمين ذات المقترح كلا من مشروع لائحة البناء ومشروع لائحة تصنيف المقاولين محل الدراسة لدى الجهاز التنفيذي.

وشدد الجاسم على ضرورة العمل على إقرار التعديلات على اللائحة بصفة الاستعجال واتخاذ اللازم وفق النظم لإدخال التعديل المقترح المشار إليه.

وكشف أنه سيقوم بالتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة بشأن إحالة نسخة من المخالفات التي تسجلها البلدية ضد المخالفين إلى الهيئة لتطبيق عقوباتها على المخالفين.

من جهة أخرى أزال الفريق الرقابي في بلدية الكويت أمس 12 مخيما بالمنطقة الجنوبية خالفت قرار مجلس الوزراء بإلغاء موسم التخييم هذا العام بشكل احترازي لتفشي فايروس كورونا المستجد (كوفيد19–).

وقال مدير ادارة النظافة العامة واشغالات الطرق فيصل العتيبي في تصريح للصحفيين على هامش بدأ حملة ازالة المخيمات المخالفة ان هذه الحملة تهدف بشكل اساسي الى الاهتمام بصحة المواطن والمقيم إثر تفشي هذا الفايروس. واضاف العتيبي ان بلدية الكويت شكلت فريق عمل ميداني معاون للجنة المخيمات الربيعية المشكلة من قبل مجلس الوزراء لمواجهة فايروس (كوفيد19–) لازالة المخيمات الربيعية وحث المواطنين على اتباع التعليمات الصحية لتجنب الاصابة.

وتابع ان الفريق سيقوم بشكل مستمر بحملات دورية للتأكد من التزام الجميع بالتعليمات الصحية مؤكدا ان الفريق سيطبق القانون على الجميع دون تمييز حفاظا على صحة الجميع.

والاستماع لما يطرحه المرشحون في حملاتهم

رومانوسكي: أتشوق لمتابعة الانتخابات البرلمانية في الكويت

السفيرة الأمريكية

أعربت السفيرة الأمريكية لدى البلاد إلينا رومانوسكي عن تطلعها لمتابعة الانتخابات البرلمانية في الكويت ، مؤكدة أن ممارسة العملية الانتخابية إحدى القيم المشتركة الهامة بين أميركا والكويت.

وقالت رومانوسكي في تغريدة لها على حسابها في "تويتر" مع قرب موعد الانتخابات البرلمانية في البلاد: "أتطلع لمتابعة الانتخابات البرلمانية في الكويت يوم 5 ديسمبر من خلال مواكبة القضايا المحلية والاستماع لما يطرحه المرشحون في حملاتهم وملاحظة كيفية التميز عن الانتخابات في بلادي".

واختتم المجلس أمس الأول جلساته بجلسة ختامية ، وتم بعدها فض دور الانعقاد ليرجع المرشحون إلى الشعب الكويتي ليقول كلمته .

وكان مجلس الوزراء قد وافق في اجتماعه السابق على مشروع مرسوم بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي السادس عشر وذلك يوم السبت الموافق 5 ديسمبر 2020 .